

أزمة الكامور في تونس تختزل الضعف المتوارث للدولة

الأدوات المحدودة للحكومات المتعاقبة جعلت الاحتجاجات السبيل الأمثل لتحدي تسويات السلطة



معالجة المشاكل لا يتم بالطرق القديمة

وأشار النائب البرلماني إلى أن "الارتجال في اتخاذ القرارات عمق تلك الأزمة، وكان من الأجدد إجراء مفاوضات حقيقية حسب ما يتوفر للدولة من إمكانيات، فضلا عن الغياب الواضح لسند حكومي بترك المفاوضات وحيدا مع المحتجين".



وإشارة إلى أن "الارتجال في اتخاذ القرارات عمق تلك الأزمة، وكان من الأجدد إجراء مفاوضات حقيقية حسب ما يتوفر للدولة من إمكانيات، فضلا عن الغياب الواضح لسند حكومي بترك المفاوضات وحيدا مع المحتجين".

وإشارة إلى أن "الارتجال في اتخاذ القرارات عمق تلك الأزمة، وكان من الأجدد إجراء مفاوضات حقيقية حسب ما يتوفر للدولة من إمكانيات، فضلا عن الغياب الواضح لسند حكومي بترك المفاوضات وحيدا مع المحتجين".

وإشارة إلى أن "الارتجال في اتخاذ القرارات عمق تلك الأزمة، وكان من الأجدد إجراء مفاوضات حقيقية حسب ما يتوفر للدولة من إمكانيات، فضلا عن الغياب الواضح لسند حكومي بترك المفاوضات وحيدا مع المحتجين".

وإشارة إلى أن "الارتجال في اتخاذ القرارات عمق تلك الأزمة، وكان من الأجدد إجراء مفاوضات حقيقية حسب ما يتوفر للدولة من إمكانيات، فضلا عن الغياب الواضح لسند حكومي بترك المفاوضات وحيدا مع المحتجين".

وإشارة إلى أن "الارتجال في اتخاذ القرارات عمق تلك الأزمة، وكان من الأجدد إجراء مفاوضات حقيقية حسب ما يتوفر للدولة من إمكانيات، فضلا عن الغياب الواضح لسند حكومي بترك المفاوضات وحيدا مع المحتجين".

وإشارة إلى أن "الارتجال في اتخاذ القرارات عمق تلك الأزمة، وكان من الأجدد إجراء مفاوضات حقيقية حسب ما يتوفر للدولة من إمكانيات، فضلا عن الغياب الواضح لسند حكومي بترك المفاوضات وحيدا مع المحتجين".

وإشارة إلى أن "الارتجال في اتخاذ القرارات عمق تلك الأزمة، وكان من الأجدد إجراء مفاوضات حقيقية حسب ما يتوفر للدولة من إمكانيات، فضلا عن الغياب الواضح لسند حكومي بترك المفاوضات وحيدا مع المحتجين".

وإشارة إلى أن "الارتجال في اتخاذ القرارات عمق تلك الأزمة، وكان من الأجدد إجراء مفاوضات حقيقية حسب ما يتوفر للدولة من إمكانيات، فضلا عن الغياب الواضح لسند حكومي بترك المفاوضات وحيدا مع المحتجين".

وإشارة إلى أن "الارتجال في اتخاذ القرارات عمق تلك الأزمة، وكان من الأجدد إجراء مفاوضات حقيقية حسب ما يتوفر للدولة من إمكانيات، فضلا عن الغياب الواضح لسند حكومي بترك المفاوضات وحيدا مع المحتجين".

وإشارة إلى أن "الارتجال في اتخاذ القرارات عمق تلك الأزمة، وكان من الأجدد إجراء مفاوضات حقيقية حسب ما يتوفر للدولة من إمكانيات، فضلا عن الغياب الواضح لسند حكومي بترك المفاوضات وحيدا مع المحتجين".

وسبق أن التجأت الحكومة التونسية إلى اعتماد المقاربة الأمنية في معالجة الاحتجاجات بالجنوب التونسي، لكنها سرعان ما تراجعت عن ذلك، وسط رفض شعبي لمواجهة المحتجين بالقوة، وانتهدت مسارا تفاوضيا لحل الأزمة.

ومهد بروز التنسيقيات الاجتماعية (الكامور) لتراجع دور الأحزاب والنقابات في تونس، ووضعت التنسيقيات الجهوية المحتجين في مختلف أنحاء تونس في تواصل مباشر مع السلطة، عبر التفاوض والجلوس إلى طاولة الحوار لتحقيق مطالب عديدة تتعلق بالتشغيل والتنمية.

وتعاطف دور التنسيقيات مع توسع رقعة الاحتجاجات كبديل للأحزاب والنقابات خصوصا وأن الحكومات المتعاقبة أظهرت أنها لا تستجيب للمطالب إلا بالاعتصامات والإضرابات.

ويؤكد النائب في البرلمان حاتم المليك في تصريح لـ "العرب"، "كنا قد نبهنا منذ مدة من هذه الدعايات، لأن الأخطاء الحكومية تخلق ذلك، والخطأ الأول هو التفاوض مع المحتجين الذي أفضى دور السلطات الجهوية".

ولم تعط الدولة القيمة الكافية للسلطة الجهوية في الولايات، بحسب المليك، حيث اكتشفت المحتجون أن السبيل الوحيد للتفاوض أو تحقيق المطالب هو الدخول في مواجهة مباشرة مع أطراف السلطة.

وتعكس التصريحات الرسمية الأخيرة للمسؤولين الأميركيين أن السعودية "شريك أمني"، بعدما كانت إدارة ترامب تصفها بـ "الحليف" والزبون المهم للأسلحة الأميركية.

ويقول مراقبون إن تغيير النهج يوضح أن واشنطن تبعد عن مفهوم علاقة ترامب بالسعودية، فيما تسعى إلى خفض مبيعات الأسلحة إلى البلد الخليجي.

غير أن بايدين تعهد في الوقت ذاته بالمساهمة في الدفاع عن أراضي السعودية التي تتعرض بشكل متزايد لهجمات بصواريخ وطائرات مسيرة ينفذها المتمردين الحوثيون المدعومون من إيران. وقد ذكرت تقارير أميركية أن الجيش الأميركي يعزز وجوده في العلاقات الأميركية - السعودية كان قادة السعودية حريصين على تقديم أنفسهم كشركاء مهمين في حل نزاعات المنطقة بالنظر إلى العلاقات القديمة التي تربط الرياض بواشنطن.

وترى كريستين ديوان من معهد دول الخليج العربية في واشنطن أنه في مواجهة الخطط الأميركية الجديدة لإعادة التواصل مع إيران ومراجعة العلاقات الأميركية - السعودية كان قادة السعودية حريصين على تقديم أنفسهم كشركاء مهمين في حل نزاعات المنطقة بالنظر إلى العلاقات القديمة التي تربط الرياض بواشنطن.

ومن الطبيعي إذا لم تحترم التعهدات فالشعب سيحتج". وقال الخلفاوي لـ "العرب"، إن "الأخطر من كل ذلك هو المواجهة بين المحتجين والجيش التونسي، ومنطق استمرارية الدولة يفترض أن يطبق الجميع تعهدات الحكومات السابقة".

والسبب المباشر في الأزمة يتمثل، وفق الخلفاوي، في قلة خبرة من يتولون معالجة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية في علاقة بالقرارات، فخرج رئيس الحكومة ليعلم انتصارا بحل أزمة الكامور ثم يعلن تعميمه على بقية مناطق البلاد هو خطأ كبير وكان عليه أولا أن يثبت تطبيق اتفاق الكامور.

وتخبره من المراقبين، فإن لدى الخلفاوي قناعة راسخة بان الإدارة التونسية لا تمتلك القدرة على تطبيق القرارات دون القيادة السياسية، والسياسات المنتهجة أبعد ما يكون عن منطق الدولة.

ويضع ارتفاع وتيرة الاحتجاجات، بقطع النظر عن الصراعات الحزبية والسياسية، مدى قدرة الحكومة على مواجهة الاضطرابات الاجتماعية وامتصاص الغضب الشعبي المتنامي على المحك، خاصة مع تكثف الدعوات إلى المزيد من التحركات المطالبة بإسقاط النظام والحكومة.

قد تدفع السعودية إلى إعادة حساباتها والتسلح للحفاظ على أمنها القومي وإحداث توازن مع طهران. ويرى الكاتب والمحلل السعودي علي الشهابي أنه "خلفا للوقعات، تنسبر جميع الأدلة حتى الآن إلى أن إدارة بايدين ستتعلى سياسة معتدلة تجاه السعودية تتكون من إجراءات رمزية لإرضاء بعض العناصر في الحزب الديمقراطي، مع الحفاظ على ركائز العلاقة التاريخية القوية بين البلدين".

ويدرك السعوديون أهمية مواصلة العمل مع أي إدارة أميركية مهما كانت سياساتها لأنهم على قناعة بأنهم



السعودية نقطة ارتكاز استراتيجية في المنطقة

إيجاد حلول نهائية وخاصة في ما يتعلق بصرف الأجور. ويرى متابعون أن الحكومات المتعاقبة سعت إلى تحصين مواقفها في الحكم، ضاربة بقضايا الشعب عرض الحائط، ما عمق الهوة بينها وبين الفئات وقلص منسوب الثقة.

ويقول المحلل السياسي عبدالعزيز القطي، إن كل الحكومات المتعاقبة في تونس منذ 2011 هي حكومات محاصصة حزبية هدفها البقاء في السلطة، وقراراتها كانت ارتجالية، بل لا تملك مخططات وبرامج لمعالجة الأزمات. وأشار في تصريح لـ "العرب" إلى أن الملفات العالقة هي عبارة عن قنابل موقوتة وكل حكومة تواجهها تريد الخروج منها بأخف الأضرار وموضوع الكامور أصبح شائكا وكان هناك نية لعدم التدخل وتركه ورقة ضغط على المؤسسة العسكرية. وقال إن "ملف الكامور أصبح سياسيا بالأساس، نظرا لوجود أحزاب تحركه وتسعى إلى تصفية حساباتها".

قصور المقاربات الحكومية

بينما ترى أطراف أن السلطة لم تتعامل كما ينبغي أمنيا مع المحتجين وفرض قوتها بتطبيق الإجراءات والقوانين، يذهب مراقبون إلى أنها أيضا لم تحترم تعهداتها بخصوص الملفات المتوارثة من حكومة إلى أخرى. وتعايقت على تونس تسع حكومات منذ أحداث يناير 2011 كلها تنتمي إلى أحزاب سياسية باستثناء حكومات مهدي جمعة والحبيب الصيد والبنيتي.

وفسرت شخصيات سياسية "التعنت" الشعبي في كل مناسبة على غرار ما يقوم به محتجو الكامور بهشاشة القرار السياسي الذي يرافقه غموض وضبابية في الإيفاء بالوعود للمحتجين. ويرى الباحث في العلوم

المسؤول الحكومي المكلف بملف الكامور إلى بث التناؤل في نفوس المحتجين من خلال تآكيد على تعهد الحكومة بتجاوز كل الإشكاليات

محمد الصحبي الخلفاوي أنه "بغض النظر عن المطالب وطريقة الاحتجاج، الدولة التي تحترم نفسها هي بالضرورة تحترم تعهداتها،

وسرعان ما انصب تركيز المتابعين للتحولات المتسارعة في الشرق الأوسط في أعقاب تصيب بايدين، على السعودية التي تعتبر الدولة الأهم والأكبر بين بلدان الخليج العربي، وابتعادها حليفا استراتيجيا لواشنطن منذ عقود وحتى مع تعاقب الحكومات الأميركية.

وبعد قرابة الشهر من توليه منصبه، لا يزال المراقبون يحذرون إدارة بايدين من الاستسهال في تحديد موقفها من الرياض على أساس الأفكار التقليدية بشأن وضع حقوق الإنسان، والقفز باتجاه إيران مثلما فعل الرئيس الأسبق باراك أوباما، لأن أي خطوة غير محسوبة

وكان الأمير محمد، الذي يقود ثورة إصلاحات عميقة في شتى المجالات ضمن "رؤية السعودية 2030"، قد أكد الأسبوع الماضي أن عملية تطوير المنظومة التشريعية مستمرة مع الأخذ فيها بأحدث التوجهات القانونية والممارسات القضائية الدولية الحديثة، بما لا يتعارض مع الأحكام الشرعية، ويراعي التزامات السعودية في ما يخص المواثيق والاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها.

وتعهد بايدين خلال حملته الانتخابية بالتدقيق في سياسات السعودية بعد سنوات من العلاقة الطويلة بين الرياض وسلفه دونالد ترامب، لكن المراقبين يرون أن ساكن البيت الأبيض الجديد يعتمد مقاربة وسطية، إذ يرجح أن تعمل إدارته على المحافظة على شراكة أمنية مهمة مع السعودية، بينما تتحرك في الوقت ذاته لإعادة إطلاق المحادثات حول الملف النووي مع طهران، العدو اللدود لرياض.

وإشارة إلى أن "الارتجال في اتخاذ القرارات عمق تلك الأزمة، وكان من الأجدد إجراء مفاوضات حقيقية حسب ما يتوفر للدولة من إمكانيات، فضلا عن الغياب الواضح لسند حكومي بترك المفاوضات وحيدا مع المحتجين".

تركزت الحكومات التونسية المتعاقبة "إرثا" من الرسائل السلبية والمزايدات السياسية التي كرسّت ضعف دور المؤسسات في إدارة دوليب الدولة، فضلا عن هشاشة القرار السياسي واضطرابه، مما فسح المجال للاحتجاجات والتظاهرات الشعبية المدفوعة بفكرة ضعف الدولة لتحقيق المطالب. وتتجلى هذه الصورة أكثر وضوحا في ما يحدث في الكامور، المنطقة النفطية الواقعة في جنوب البلاد.

النفط والغاز، مما مثل معركة لي ذراع حقيقية بين مؤسسات الدولة والمحتجين. وهو نفس الأمر الذي تعرض له رئيس الحكومة الأسبق يوسف الشاهد في 2017.

ولعل تعثر نسق المفاوضات في أكثر من مناسبة بين الوفود الحكومية والمحتجين وضبابية القرار السياسي بين مكونات السلطة يكشفان ضعف الدولة لدى المحتجين، ما جعلهم يتمسكون بمطالبهم ويهددون بالتصعيد، الأمر الذي يشي بضعف هيبة الدولة.

ورغم تأكيد رئيس الوفد الحكومي المكلف بملف الكامور، منصف عاشور، خلال تصريح لإحدى الإذاعات المحلية الإلتئيم الماضي، أن "الدولة ملتزمة بتعهداتها رغم البطء والتأخير في التنفيذ لكن ليس تراجعا"، إلا أن إرساء الاتفاق على الأرض يبدو صعبا في ظل الظروف المالية الخائفة التي تعكسها الميزانية العامة.

واعتبر عاشور أن محاولة البعض غلق أنبوب ضخ النفط (الغائبة) هو خرق للاتفاق، مستنكرا في ذات الوقت الرجوع إلى منطق التهديد، قائلًا إن "الدولة لا تتحرك تحت الضغط واقتحام مقرات السيادة مرفوض"، رغم أن "التحركات السلمية مقبولة".

لكن مع ذلك، سعى المسؤول الحكومي المكلف بملف الكامور إلى بث التناؤل في نفوس المحتجين من خلال تآكيد على تعهد الحكومة بتجاوز كل الإشكاليات

وإشارة إلى أن "الارتجال في اتخاذ القرارات عمق تلك الأزمة، وكان من الأجدد إجراء مفاوضات حقيقية حسب ما يتوفر للدولة من إمكانيات، فضلا عن الغياب الواضح لسند حكومي بترك المفاوضات وحيدا مع المحتجين".

وإشارة إلى أن "الارتجال في اتخاذ القرارات عمق تلك الأزمة، وكان من الأجدد إجراء مفاوضات حقيقية حسب ما يتوفر للدولة من إمكانيات، فضلا عن الغياب الواضح لسند حكومي بترك المفاوضات وحيدا مع المحتجين".

وإشارة إلى أن "الارتجال في اتخاذ القرارات عمق تلك الأزمة، وكان من الأجدد إجراء مفاوضات حقيقية حسب ما يتوفر للدولة من إمكانيات، فضلا عن الغياب الواضح لسند حكومي بترك المفاوضات وحيدا مع المحتجين".

وإشارة إلى أن "الارتجال في اتخاذ القرارات عمق تلك الأزمة، وكان من الأجدد إجراء مفاوضات حقيقية حسب ما يتوفر للدولة من إمكانيات، فضلا عن الغياب الواضح لسند حكومي بترك المفاوضات وحيدا مع المحتجين".

وإشارة إلى أن "الارتجال في اتخاذ القرارات عمق تلك الأزمة، وكان من الأجدد إجراء مفاوضات حقيقية حسب ما يتوفر للدولة من إمكانيات، فضلا عن الغياب الواضح لسند حكومي بترك المفاوضات وحيدا مع المحتجين".

وإشارة إلى أن "الارتجال في اتخاذ القرارات عمق تلك الأزمة، وكان من الأجدد إجراء مفاوضات حقيقية حسب ما يتوفر للدولة من إمكانيات، فضلا عن الغياب الواضح لسند حكومي بترك المفاوضات وحيدا مع المحتجين".

وإشارة إلى أن "الارتجال في اتخاذ القرارات عمق تلك الأزمة، وكان من الأجدد إجراء مفاوضات حقيقية حسب ما يتوفر للدولة من إمكانيات، فضلا عن الغياب الواضح لسند حكومي بترك المفاوضات وحيدا مع المحتجين".



خالد هودي صحافي تونسي

تونس - يدفع تراجع دور مؤسسات الدولة تبعا للصراع السياسي القائم، المحتجين في تونس، على غرار ما يحدث في منطقة الكامور في جنوب البلاد المعروفة بإنتاج النفط إلى الاعتماد على الضغط والتصعيد لدفع السلطات إلى الرضوخ لمطالبهم.

ويرى المتابعون أن هؤلاء المحتجين يعتقدون أن الحكومة تخشى من المزايدات والشعارات المرفوعة ضدها وستحقق لهم مطالبهم حتى لو مارسوا العنف ضد مؤسسات الدولة وممثليها.

ونفذ عدد كبير من الأهالي والمواطنين في ولاية (محافظة) تطاوين الإلتئيم، ووقف احتجاجية تحت إشراف تنسيقية اعتصام الكامور أمام مقر الولاية، قبل أن يتطور الوضع ويتم اقتحامه من طرف المحتجين، ورفع المحتجون شعارات تطالب بتطبيق بنود الاتفاق كاملة، إضافة إلى إقالة الوالي (الحافظ) عادل الورغي.

وجاءت الاحتجاجات الأخيرة على خلفية ما يصفه المحتجون بـ "سياسة التسوية والمطالبة" من طرف الحكومة والمنتملة في عدم تنفيذها للوعود التي تم الاتفاق عليها سابقا بينها وبين تنسيقية اعتصام الكامور.

ضعف هيبة الدولة

تتالت الأزمات الاجتماعية في تونس في السنوات المشهيرة لتتضاف إلى المشهد السياسي الضبابي، الذي اتسم بالتشنج، وقد وضعت المشكلات المزمنة رؤساء الحكومات المتعاقبة أمام تحديات كبرى أبرزها التأسيس لسلم اجتماعي ووضع حد لحالة التشرذم السياسي.

ومنذ تسلمه مقاليد رئاسة الحكومة بداية سبتمبر الماضي، سعى هشام المشيشي وفريقه إلى شراء السلم الاجتماعي عبر التفاوض مع المحتجين في حقول

الرياض - يحذر المراقبون من مبالغة البعض في ربط تسارع وتيرة الإصلاحات في السعودية ذات النقل الكبير في الشرق الأوسط بعوامل خارجية من قبيل الانتقادات التي يتعرض لها الوضع الحقوقي للمملكة، أو التغيير الذي حدث مؤخرا في الولايات المتحدة بمجيء إدارة ديمقراطية خلفا للإدارة الجمهورية التي كانت قد ارتبطت بصداقة استثنائية مع قيادة البلد الخليجي.

وإشارة إلى أن "الارتجال في اتخاذ القرارات عمق تلك الأزمة، وكان من الأجدد إجراء مفاوضات حقيقية حسب ما يتوفر للدولة من إمكانيات، فضلا عن الغياب الواضح لسند حكومي بترك المفاوضات وحيدا مع المحتجين".

وإشارة إلى أن "الارتجال في اتخاذ القرارات عمق تلك الأزمة، وكان من الأجدد إجراء مفاوضات حقيقية حسب ما يتوفر للدولة من إمكانيات، فضلا عن الغياب الواضح لسند حكومي بترك المفاوضات وحيدا مع المحتجين".

وإشارة إلى أن "الارتجال في اتخاذ القرارات عمق تلك الأزمة، وكان من الأجدد إجراء مفاوضات حقيقية حسب ما يتوفر للدولة من إمكانيات، فضلا عن الغياب الواضح لسند حكومي بترك المفاوضات وحيدا مع المحتجين".

وإشارة إلى أن "الارتجال في اتخاذ القرارات عمق تلك الأزمة، وكان من الأجدد إجراء مفاوضات حقيقية حسب ما يتوفر للدولة من إمكانيات، فضلا عن الغياب الواضح لسند حكومي بترك المفاوضات وحيدا مع المحتجين".